

المعرفة

Knowledge

إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية

هيئة المعرفة والتنمية البشرية

إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية

الغرض من إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية

تهدف هيئة المعرفة والتنمية البشرية من خلال وضع إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية إلى حماية مصالح الطلبة وأولياء أمورهم علاوةً على توفير مناخ ملائم للمستثمرين في قطاع التعليم وتشجيعهم على الارتقاء بجودة التعليم في إمارة دبي، عبر إيجاد آلية متكاملة لتطبيق الرسوم المدرسية، ودراسة الجانبين التعليمي والاقتصادي، بما يحمي مصالح كافة أطراف العملية التعليمية من المستثمرين، مروراً بالطلبة وذويهم.

وتم تطوير إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية بناءً على قرار المجلس التنفيذي رقم 2011/43 وتعديله بناءً على قرار المجلس التنفيذي رقم TEC/OUT/2019/194 وبما يتماشى مع الغايات الاستراتيجية للهيئة والتغذية الراجعة من أولياء الأمور والمستثمرين وسيتم تطبيقه اعتباراً من السنة الأكاديمية 2019-2020.

تعريف عامة:

- **المدرسة التي تعمل على أسس تجارية:** هي المدرسة التي تعمل على أساس ربحي و يتم تشغيلها بواسطة أشخاص أو شركات القطاع الخاص أو قطاعات أخرى.
- **المدرسة التي تعمل على أسس غير تجارية (المدرسة غير الربحية):** هي المدرسة التي لديها نظام حوكمة من خلال ممثلي أولياء أمور أو مجلس منتخب، وتعمل بهدف غير ربحي، ويتم فيها إعادة استثمار العوائد المادية في العملية التعليمية ولا يستفيد منها أي طرف ثالث و حاصلة على ترخيص من الجهة المعنية بحسب إجراءات الترخيص لدى تلك الجهة.
- **المدرسة التي لا تتقاضى رسوم:** هي المدرسة التي لا تتقاضى رسوم مدرسية لقاء تقديم خدماتها التعليمية.
- **مؤشر تكلفة التعليم:** يتم احتساب هذا المؤشر على نحو دوري، ويتولى حسابه و تعميمه من قبل مركز دبي للإحصاء.

نطاق تطبيق إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية

يتم تطبيق هذا الإطار على جميع المدارس الخاصة الحاصلة على تصريح خدمات تعليمية في إمارة دبي والتي أكملت ثلاثة سنوات بدءاً من تاريخ تشغيلها و لا يطبق على المدارس التي لا تتقاضى رسوم مدرسية.

الخدمات التي يشملها الإطار:

تخضع الرسوم المدرسية للمدارس المؤهلة لزيادة الرسوم المدرسية والمقدمة من قبل المدرسة (كرسوم الحافلات و الكتب والزي المدرسي) لأحكام هذا الإطار، أما بالنسبة للرسوم الأخرى كالأنشطة المستحدثة والخدمات التي يقدمها طرف آخر من خارج المدرسة، فيجب أن تكون تلك الرسوم اختيارية لأولياء الأمور، وتخضع لتنظيم ورقابة جهات حكومية أخرى.

آلية احتساب زيادة الرسوم المدرسية:

1. المدرسة غير الربحية:

يتم اعتماد النسبة التي تقترحها المدرسة لزيادة الرسوم شريطة توافر العوامل التالية:

1. موافقة مجلس أمناء المدرسة واعتماده للنسبة المقترحة.
2. مشاركة أولياء الأمور بالنسبة المقترحة واعتمادها من ممثل مجلس أولياء الأمور.

2. المدرسة الربحية التي حصلت على تصنيف لأول مرة حسب جهاز الرقابة المدرسية:

المدرسة التي تحصل على تقييم جهاز الرقابة المدرسية لأول مرة، تكون مؤهلة لزيادة الرسوم بمعدل مؤشر تكلفة التعليم فقط.

3. المدرسة الربحية:

يتم الاعتماد بشكل أساسي عند احتساب زيادة الرسوم المدرسية على عامل جودة التعليم وفقاً لتقييم جهاز الرقابة المدرسية ومؤشر تكلفة التعليم بحسب الجدول التالي (الإطار العام):

النسبة الممنوحة	المدرسة
مؤشر تكلفة التعليم	المدرسة المؤهلة التي حافظت على التقييم ذاته للعام السابق*
مؤشر تكلفة التعليم x 2	المدرسة التي ترتقي بتقييمها من*: أ. ضعيف جداً إلى ضعيف ب. ضعيف إلى مقبول ج. مقبول إلى جيد
مؤشر تكلفة التعليم x 1.75	المدرسة التي ترتقي بتقييمها من جيد إلى جيد جداً*
مؤشر تكلفة التعليم x 1.5	المدرسة التي ترتقي بتقييمها من جيد جداً إلى متميز*
لا زيادة في الرسوم المدرسية	المدرسة التي تراجع تقييمها (من أي تقييم إلى تقييم أدنى)*

*يكون آخر تقييم للمدرسة الربحية بحسب جهاز الرقابة المدرسية هو التقييم المعتمد عند تطبيق زيادة الرسوم المدرسية بحسب إطار عمل ضبط الرسوم المدرسية الوارد أعلاه

شروط عامة لزيادة الرسوم المدرسية:

- يشترط على المدرسة ذات التقييم (مقبول أو أدنى) تقديم خطة تتضمن كيفية قيام المدرسة بالإستثمار في العملية التعليمية لتحسين جودة التعليم في المدرسة.
- في حال قررت المدرسة إعادة هيكلة الرسوم وذلك بتخفيض رسومها، فإنه لا يجوز لها العودة إلى الرسوم قبل إعادة الهيكلة، وتنطبق زيادة الرسوم المدرسية بحسب الإطار على الرسوم بعد الهيكلة.
- في حال قررت المدرسة عدم الإستفادة من زيادة الرسوم المدرسية الممنوحة، فإنه لا يمكن ترحيل تلك الزيادة للسنة/ السنوات التي تليها.

زيادة الرسوم المدرسية بناءً على معدل العائد العادل:

وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 2015/16 الخاص باستبدال بند الإستثناءات لإطار عمل ضبط الرسوم المدرسية الصادر في عام 2012، يتم النظر بطلبات زيادة الرسوم المدرسية وفقاً لقياس معدل العائد العادل، وذلك على النحو التالي:

نسبة معدل العائد العادل	تقييم جهاز الرقابة المدرسية
% 10	متميز
% 9.5	جيد جداً
% 9	جيد
% 8	مقبول
% 7	ضعيف / ضعيف جداً

شروط عامة تتعلق بالموافقة على طلب زيادة الرسوم المدرسية تحت بند معدل العائد العادل

- يُشترط على المدرسة أن تكون قائمة وتمارس نشاطها التعليمي في الإمارة لمدة ست سنوات على الأقل.
- يجب ألا يقل معدل الكثافة الطلابية في المدرسة عن 80%.
- يجب أن يكون الراتب الأساسي للمدرسين المُعينين مباشرةً من قبل المدرسة مساوية أو تزيد عن 25% من إجمالي المصروفات المدرسية.
- يُسمح للمدرسة الراغبة بزيادة رسومها المدرسية تحت بند معدل العائد العادل تقديم طلب واحد فقط خلال مدة 12 شهراً.
- يجب على المدرسة تعيين شركة تدقيق حسابي للقيام بالإجراءات اللازمة وفقاً لمعايير الهيئة.
- يُشترط أن يكون معدل العائد للمدرسة أقل من الحد المذكور في الجدول أعلاه لآخر سنتين ماليتين
- في حال حصول المدرسة على الموافقة على زيادة الرسوم المدرسية تحت بند معدل العائد العادل، فلا يمكن للمدرسة الحصول على أي زيادة أو تعديل على رسومها المدرسية خلال الأشهر الاثني عشر التي تليها وحتى يتم تطبيق كافة الزيادات الممنوحة على الرسوم المدرسية لمدة عام دراسي كامل.